جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

دراسة تحليلية لمخاطر الائتمان باستخدام كشف التدفقات النقدية وبيان أثرها على كفاية راس المال للمدة من 2010-2015 - دراسة تطبيقية في المصرف الزراعي

علي كريم محمد كبة [a*] ، رائد حسن علي [b] ، مقداد جاسم محمد [c]
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام : 2017/3/15
تاريخ التعديل : 2017/4/12
قبول النشر : 2017/4/17
متوفر على الأنترنيت : 2018/12/26

الكلمات المفتاحية :
التدفق النقدي
الموازنة المالية
القروض
رأس المال
مخاطر الائتمان

الملخص

تهدف الدراسة الى بيان تحليل مؤشرات كشف التدفق النقدي للمصرف الزراعي ومعرفة مدى إمكانية توفير السيولة المالية وبيان تأثير الائتمان الممنوح من قبل المصرف الزراعي في مؤشرات كشف التدفق النقدي للمدة من 2010 الى 2015 بالاعتماد على الموازنة المالية العامة وقد حدّدت هذه المتغيرات بيان الأهمية لقائمة كشف التدفق والتحليل المالي والائتماني من وجهة النظر المصرفية ، ومفهوم التدفق النقدي والاهمية وكفاية راس المال المصرفي وتم استخدام البرنامج الاحصائي spss لبيان علاقة أثر الائتمان المصرفي في كشف التدفق النقدي واثر القروض الكلية على راس المال الثابت للمصرف لغرض تقدير أنموذج الانحدار المتعدد والبسيط ، ومن خلال ما أظهره التحليل تبين وجود اثر معنوي من خلال النتائج ، وتوصي الدراسة ضرورة دعم القروض قصيرة الاجل لأنها لا تؤثر على الموازنة المالية العامة كون المدة الزمنية لإعادتها قصيرة وإعطاء منح القروض المتوسطة الاجل كون المدة الزمنية مقبولة وافضل من القروض طويلة الاجل حتى لا تؤثر على كفاية راس المال المصرفي مع بيان ربحية ومؤشرات السيولة للمصرف الزراعي.

© 2018 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

This study aims to analyze the agriculture cash flow statement. Also, it aims to investigate the extent of the capability of providing financial liquidity in order to discover the effect of both (cash flow and liquidity) on offered credit during the period 2010 – 2015, depending on the general financial budget. The main outcome was that these variables were determined the importance of (cash flow statement, financial analysis, and credit analysis) as a banking perspective viewpoint . This indicates that the importance of cash flow concept and capital adequacy, by using the social package of social science (SPSS) program, to analyze the relationship between or effect of banking credit on cash flow, form one hand , and the effect of loans totally on capital on the other, in order to estimate the multiples simple rag analysis. Finally, according to the study analysis results, the researchers have found that there is significant effect among the study variables. The study recommends that short-term loans are preferred because it will not affect the overall financial budget. The same thing is applicable to the medium term loans in order to secure the adequacy of the capital. The further research should concentrate on profit statement and liquidity indexes for the agricultural bank.

المقدمة

تعد القدرة الائتمانية من أهم المواضيع التي تسترعي اهتمام المصارف والتي لازالت تحتل الصدارة في العمل المالي والمصرفي وما لها من انعكاسات على العمل المصرفي ، وما شهدته المدة الأخيرة من تفاقم الأزمات المالية التي كانت المصارف الفاصل المشترك فيها نتيجة لما تعرضت له من أخطار مالية وفي مقدمتها مخاطر الائتمان الناجم عن الفشل في القدرة على تسديد الائتمان وفقاً للإجراءات السليمة ونقص التحليل العلمي القائم على أسس علمية سليمة ، من هنا جاء اهتمام المصارف بالقدرة الائتمانية للمؤتمنين سواءً أكانوا (أفراداً أو منظمات أو حكومات) فضلاً عن قدرة المصارف على منح الائتمان والإشكال ليس بمنح الائتمان بل بالقدرة على منحه،

* Corresponding author : G-mail addresses : Alikuba2017@gmail.com.
© 2018 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.52113/6/2018-8-3/51-59

وكذلك بما يشهده القطاع المصرفي من تطورات متلاحقة ومنافسة محتدمة فيما بينها على استقطاب المزيد من الزبائن، وهذا ما فرض على المصارف أن تعيد النظر في عملية منح الائتمان وفقاً للأطر السليمة القائمة على التحليل السليم ، ويهدف البحث الى بيان تحليل مؤشرات كشف التدفق النقدي للمصرف الزراعي التعاوني ومعرفة مدى إمكانية توفير السيولة المالية وبيان تأثير الائتمان الممنوح من قبل المصرف الزراعي التعاوني على مؤشرات كشف التدفق النقدي وينقسم البحث الى ثلاثة مباحث اذ يتضمن الاول منهجية البحث والثاني الاطار النظري والمبحث الثالث الجانب التحليلي للدراسة .

منهجية البحث

مشكلة الدراسة

يعد الائتمان المصرفي من اهم مصادر التمويل التقليدية لإعطاء الأموال اللازمة لاستمرار عجلة الإنتاج في المشاريع ذات الاختصاص، وهنا يعد الائتمان المصرفي ادق وأخطر الوظائف التي تمارسها المصارف بصورة عامة والمصرف الزراعي بصورة خاصة .

أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من كشف التدفق النقدي في توفير المعلومات الملائمة عن التحصيلات والمدفوعات من قبل المصرف الزراعي خلال مدة الدراسة.

هدف البحث

تهدف الدراسة الى تحليل مؤشرات كشف التدفق النقدي للمصرف الزراعي التعاوني ومعرفة مدى إمكانية توفير السيولة المالية وبيان تأثير الائتمان الممنوح من قبل المصرف الزراعي التعاوني على مؤشرات كشف التدفق النقدي .

فرضية الدراسة

استندت فرضية الدراسة على ان المصرف الزراعي التعاوني لا يمكنه الاعتماد على المؤشرات التي يوفرها كشف التدفقات النقدية في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي ، وان القروض الكلية لا تؤثر على راس المال الثابت للمصرف الزراعي .

الحدود الزمانية والمكانية

اتخذت الدراسة الحالية المصرف الزراعي التعاوني وقد تم الاعتماد على البيانات المنشورة الخاصة به (بيانات مالية) أي اخذت الميزانية العامة للمدة 2010-2015.

الاطار النظري

كشف التدفق النقدي والائتمان المصرفي وكفاية راس المال المصرفي

أولا : التدفق النقدي (المفهوم ، الاهمية ، المحتوى)

1. **مفهوم كشف التدفق النقدي :** يعرف كشف التدفق النقدي بأنه" كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة سواء بالزيادة او بالنقصان والتعرف على اسباب هذه التغيرات بمعنى انه تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة (الدوري ،وأبو زناد ،2003 :111) وعرف الزبيدي كشف التدفق النقدي بأنه تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة وعادة" ما يحصل اختلال بيت التدفقين ، ففي الحالة التي يزيد بها التدفق النقدي الداخل على التدفق النقدي الخارج يحصل الفائض النقدي ، يكون عجز نقدي عندما يحصل العكس وكلا النتيجتين سواء كان فائضا "نقديا" ام عجزا" نقديا تعد من المشاكل الجوهرية التي تواجه الادارة المالية (الزبيدي ،2002 :276) ، ان كشف التدفق النقدي يعد حديث العهد مقارنة بالقوائم الاساسية الاخرى ، وقد شهد منذ نشوئه الى الان تطورات ملحوظه من جهة المداخل المتبعة في اعداده أو من حيث صور او نماذج عرضه أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية ، وكانت الشركات العاملة في الولايات المتحدة الامريكية أول من بادر بعرض هذا الكشف بصفة طوعية في نهاية الخمسينات من القرن الماضي فقد بدء الكشف بتحليل مبسط اطلق علية قائمة من اين جاءت والى أين ذهبت (مطر، البسيوطي،2008: 261).
2. **أهمية كشف التدفق النقدي :** ترتبط القوائم المالية بعضها ببعض بعلاقة مهمة اذ تعد نتائج قائمة أخرى جزءً من قائمة أخرى حيث أن صافي الدخل الناتج من قائمة الدخل هو جزء من قائمة حقوق الملكية ، وان رصيد رأس المال الناتج عن قائمة حقوق الملكية هو جزء من قائمة المركز المالي و ان رصيد النقدية الناتج من كشف التدفق النقدي هو جزء من قائمة المركز المالي (الرمحي واخرون، 2010: 76) ، وان كشف التدفق النقدي كونه احد القوائم المالية يعد الاكثر ملائمة لتحديد نقاط القوه والضعف في نشاط المنشأة النقدي أذ تشكل المعلومات التي يحتويها الكشف والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الادارة في مجال التمويل والاستثمار والتعرف على خططها المستقبلية في مجال النمو والتوسع ويقدم كشف التدفق النقدي لمستخدمي القوائم المالية معلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي اصول الوحدة الاقتصادية مع توفير معلومات عن

سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على سداد التزاماتها وكذلك درجة المرونة المالية لديها ويعطي مؤشرا" لمبالغ وتوقيت درجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي (محمد ، 2009: 102). وفيما يخص المصارف يعد الكشف مؤشراً جيداً على صدق ربحية المصرف ، وتستخدم المعلومات التاريخية التي يقدمها الكشف كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى التأكد من تحقق التدفقات النقدية المستقبلية وأنه ذو أهمية مكملة الى القوائم المالية الرئيسة الاخرى(Norton& porter, 2002 :553).

كما تبرز أهمية كشف التدفق النقدي من خلال ما يوفره من معلومات عن انشطة الوحدة الاقتصادية التشغيلية والاستثمارية والمالية في توليد او انتاج النقد الداخل ، والتدفق النقدي يوفر معلومات عن كمية التمويل التي يحتاج اليها المقترض ، ومواعيد تلك الاحتياجات ونوع التمويل الانسب لتلبية هذه الاحتياجات هل هو التمويل القصير او المتوسط او الطويل الاجل ويرى الباحثان ان كشف التدفق النقدي يقيس أثار التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية على ربحية المصرف ومركزه المالي وهذا يساعد المصرف في اتخاذ قرارات الائتمان .

3. **محتوى قائمة التدفقات النقدية :** حدد المعيار المحاسبي الامريكي محتوى لقائمة التدفقات النقدية والتي يجب ان تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الانشطة التالية (الصبان، واخرون ،2013 :146) :

أ. الانشطة التشغيلية : وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسة للمشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع . وهناك تعريفا" أخر للأنشطة التشغيلية بأنها عمليات اقتناء أو انتاج السلع والخدمات وبيعها وتوزيعها ، فالتدفق النقدي من هذه الانشطة يعد النقد المستلم من بيع السلع والخدمات كما يعد النقد المدفوع الى موردي ومجهزي السلع والخدمات .

ب. الانشطة الاستثمارية : وهي التدفقات الناتجة من الانشطة الاستثمارية التي يقوم بها المشروع من شراء وبيع الاصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية للشركات الاخرى . وهي تمثل النقد المتدفق الداخل والخارج المرافق مع شراء استثمارات الوحدة وبيعها والاثار المترتبة على النقد من شراء السندات القابلة للتسويق وبيعها .

ج. **الانشطة التمويلية** : وتتضمن الانشطة التمويلية حصول النقد من تحصيل الديون ودفع المبلغ المقترض وحصول النقد من المالكين وتزويدهم مع العائد على هذا الاستثمار وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض او من اصدار اسهم .

ثانياً : الائتمان المصرفي والتحليل المالي

1. **مفهوم الائتمان المصرفي :** يعد الائتمان المصرفي من اكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف ويتمثل بصفة أساسية بالقروض التي تمنحها المصارف لزبائنها (أفراداً ومنظمات .. الخ) ويقصد بالائتمان المصرفي الثقة التي يوليها المصرف لزبونة بإتاحته مبلغاً معيناً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (محمد ، 2000 ، 39) كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف (السيسي ، 1997 ، 170) ويتضح من التعاريف أعلاه أنها تجمع في طياتها عناصر أساسية متمثلة بالثقة التي تعدّ عنصراً أساساً في العملية الائتمانية التي هي بذاتها قائمة على الثقة متمثلة بشعور المقترض بالمسؤولية إزاء المصرف المانح للائتمان، وأيضاً تحديد المبلغ والغرض والفترة والمقابل الذي يحصل عليه المصرف من جراء ذلك .

2. **مفهوم القدرة الائتمانية :** يعدّ موضوع القدرة الائتمانية من أهم الموضوعات التي تسترعي اهتمام إدارات المصارف بشكل متزايد في ظل الظروف البيئية المعقدة التي تعمل من خلالها المصارف ولأن نجاح المصرف يتوقف على مدى نجاحه في رسم سياسته الائتمانية ويأتي هذا الاهتمام بالقدرة الائتمانية من المصارف وإخضاعها للتحليل والقياس والنمذجة لكون الأنشطة الإقراضية تمثل اكثر مجالات الاستثمار جاذبية نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنها ويمثل الائتمان الممنوح لمنظمات الأعمال الجانب الأكبر في محفظة قروض المصارف التجارية وعملياً تواجه المصارف مشكله في تحديد القدرة الائتمانية لزبائنها ، نظراً لتداخل الكثير من العوامل التي تؤثر فيها .

ويقصد بالقدرة الائتمانية كما ورد في قاموس Finance & Banking تقييم قدرة الأفراد أو منظمات الأعمال على الدفع لمشتريات البضائع أو الخدمات المستلمة (Dictionary of Finance & Banking،1997) ووردت في قاموس Longman Business English Dictionary القدرة الائتمانية Credit Worthy adj. إذا كانت الدول أو منظمات الأعمال أو الأشخاص ذوي قدرة ائتمانية Credit Worthy يتمتعون بمركز مالي جيد وسجل تاريخي جيد في تسديد القروض في وقتها المحدد . ولذلك بإمكان المؤسسات المالية إقراض هؤلاء بثقة لان القروض ستسدد في الوقت المحدد (Longman Business English Dictionary, 2000) ويرتبط مفهوم

القدرة الائتمانية بطرفين هما المؤسسة المانحة للائتمان والمستفيد من الائتمان .

وفيما يتصل بالطرف الأول بقدرة هذه المؤسسات على منح الائتمان لكون مصادر الأموال التي تستخدمها المصارف في منح الائتمانات في معظمها تعود ملكيتها للغير سواء كانت ودائع أو قروضاً من مصارف أخرى ، وهنا يُلقى على المصرف تبعات كبيرة أهمها كما ذكرنا سالفاً القدرة على منح الائتمان فضلاً عن تعظيم ثروة ملاك المصرف ، ويلقى على الطرف الثاني تبعات الإيفاء بالتزاماته في الوقت المحدد ، ومن خلال فحص القدرة الائتمانية للمقترضين Test Creditworthiness اذ تستطيع المصارف تصنيف المقترضين والمشاريع الممولة إلى مشاريع مربحة وغير مربحة أو ما شابه ذلك (Gehric، 1998 ، 389).

3. **مفهوم التحليل المالي :** يعد التحليل المالي للقوائم المالية من المواضيع ذات الاهمية البالغة باعتباره أداة هامة يمكن من خلاله إن يصل المحلل المالي إلى الدقة في اتخاذ القرارات وذلك من خلل التعرف على الجوانب الايجابية واستغلالها افضل استغلال وتشخيص جوانب القصور ومن ثم اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة للمستقبل وبما يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات، ويعرف التحليل المالي بأنه معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم او المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد ويعرف أيضا بأنه عبارة عن قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية ثم تحليلها لفهم مضمونها الذي يعكس المركز المالي والنقدي وربحية المنشاة بأنه تشخيص الوضع المالي (الشمري، 2010،54) ، ويرى البعض ان للوحدة الاقتصادية تهدف لإعطاء مؤشرات عن وضعها المستقبلي .كما ويعرف ايضا بانه عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد اهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم اداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات . (مطر، 2006: 3) .

ومما سبق يتضح ان التحليل المالي بانه مجموعة الاجراءات والعمليات لأجل الحكم على أداء المنشاة وتقيمها وذلك بالاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية لتلك المنشاة بقصد اكتشاف عوامل الضعف والقصور في تلك القوائم وكذلك عوامل القوة فيها وبما يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات المناسبة .

4. **أهداف وأغراض التحليل المالي :** إن التحليل المالي كأي فرع من فروع المعرفة الانسانية يسعى إلى تحقيق مجموعة من الاهداف والاغراض المختلفة التي يسعى إليها المحلل المالي. فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المنشاة في الحاضر وما سيكون عليه في المستقبل فان الموضوع ينصب على معرفة ربحية المنشاة والعوامل المؤثرة على حجم المنشأة أما أذا كانت الغاية من التحليل المالي هو تقديم تسهيلات ائتمانية أو مصرفية والذي هو موضوع بحثنا فان التحليل سوف ينصب على معرفة قدرة المنشاة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الاصول ومدى قدرة المنشاة على تغطية التزاماتها خلال مدة معينة .(الحيالي ، 2009 :14) وعليه فان التحليل المالي يهدف إلى تحقيق أغراض عدة كتقييم الوضع المالي والنقدي للمنشأة وتحديد الانحرافات وذلك من خلال مقارنة الاداء الفعلي عن المخطط وتشخيص أسبابها وتقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل والاستفادة من نتائج التحليل لاعداد الموازنات والخطط المستقبلية وتحديد الفرص المتاحة إمام المنشاة والتي يمكن استثمارها والتنبؤ باحتمالات الفشل المالي الذي تواجه المنشأة:- (النعيمي والتميمي ، 2008: 21) ، ومما سبق يمكن القول إن التحليل المالي يستخدم لأغراض وأهداف كثيرة وبما يساهم في تلبية أهداف المنشاة سواء كان في حالة اتخاذ قرارات مالية من حيث الحصول على الاموال أو استخدام لهذه الاموال أو لأغراض تقرير منح الائتمان حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة .

ثالثاً : مفهوم كفاية راس المال المصرفي:

تعني كفاية راس المال الطرق التي يستخدمها مدراء إدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم راس المال، ومن الناحية الفنية فأن كفاية راس المال تعني راس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه (السعودي، 1999 :140) وتحدد مفهوم كفاية راس المال بكونه يمثل مقدار راس المال الذي يكون مناسبا بحيث يستطيع المصرف من خلاله أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للخسارة أو التصفية (سرى، 1998 :174) كما إنه يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به وموجودات المصرف. وتعتبر كفاية راس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملائمة المصرف أي قدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار حيث كلما انخفض احتمال إسعار المصرف ارتفعت تبعا لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس صحيح.

الاطار العملي

أولاً : الموازنة المالية العامة وبعض مكوناتها للمصرف الزراعي للمدة من 2010- 2015

من خلال بيانات جدول (1) سوف يتم الإشارة الى عام 2014 لأنها تمثل كانت افضل من بقية حسب الأرقام المشار اليها في الجدول أعلاه من جميع النواحي ، وجاءت أعلى موازنة مالية عامة في عام 2014 إذ بلغت (75.933.000.000) دينار وبلغ متوسط الموازنات المالية لمدة الدراسة (614.875.100) دينار وبانحراف معياري (1.32) وتعود هذه الزيادة الى توجه الدولة الى دعم القطاع الزراعي من خلال الزيادة في حجم القروض ، وبلغ المتوسط العام للتدفقات النقدي (577.221.923) دينار وبانحراف معياري (1.98) في حين بلغت قائمة التدفق النقدي في عام 2010 بمبلغ (803.481.459.393) دينار ويعود ذلك الى ارتفاع التدفق النقدي الاستثماري الذي يعد احد المكونات المهمة للتدفق النقدي ، وبلغت الموجودات الكلية بمتوسط (370.262.995) دينار وبانحراف معياري (1.04) في حين بلغت الموجودات الكلية في عام 2014 بأعلى قيمة (469.620.837.3090) دينار وكانت مصادر التمويل بمتوسط (364.872.439) دينار وبانحراف معياري (1.03) في حين بلغت مصادر التمويل في عام 2014 بقيمة (4.617.395.972.599) دينار وبلغت الايرادات الكلية بمتوسط (351.899.230) دينار وبانحراف معياري (1.43) وجاءت الايرادات الكلية في عام 2014 بقيمة (31.186.379.973) دينار ، وجاءت المصروفات الكلية بمتوسط (380.887.417) دينار وبانحراف معياري (1.65) في حين بلغت المصروفات الكلية عام 2014 بقيمة (33.405.126.541) دينار واما راس المال الثابت جاء بمتوسط (589.333.333) دينار وبانحراف معياري (4.92) وبلغ راس المال الثابت في عام 2014 بمبلغ (100.600.000.000) دينار ، وجاءت الرواتب والاجور بمتوسط (187.921.807) دينار وبانحراف معياري (6.94) في كانت الرواتب والأجور في عام 2014 بأعلى من بقية السنوات وكانت بقيمة (27166515481) دينار.

جدول(1) يبين الأجزاء الرئيسة في الموازنة المالية العامة للمصرف الزراعي للمدة 2010-2015 بالدينار

السنة	الموازنة المالية العامة	التدفق النقدي	الموجودات الكلية	مصادر التمويل	الإيرادات الكلية	المصروفات الكلية	اجمالي تكوين راس المال الثابت	الرواتب والأجور
2010	46.577.000.000	803.481.459.393	2.068.396.923.833	2.042.787.336.337	24.970.692.089	2.368.6719.554	600.000.000	10.755.657.064
2011	51.070.000.000	576.067.359.134	2.902.553.856.323	2.847.027.889544	31.665.015.457	25.264.525.599	600.000.000	11.089.607.162
2012	51.406.000.000	593.921.208.281	3.649.432.555.437	3.603.057.625.920	34.948.099.163	34.168.714.147	50.600.000.000	17.099.265.471
2013	69.397.060.000	763.686.849.471	4.377.180.807.699	4.273.848.092.521	63.182.448.859	68.435.783.417	100.600.000.000	22.143.453.196
2014	75.933.000.000	458.791.914.585	4.696.208.373.090	4.617.395.972.599	31.186.379.973	33.405.126.541	100.600.000.000	27.166.515.481
2015	74.542.000.000	267.382.751.516	4.522.007.192.291	4.508.229.426.491	25.186.902.771	43.571.581.367	100.600.000.000	24.498.586.169
المتوسط	614.875.100	577.221.923	370.262.995	364.872.439	351.899.230	380.887.417	589.333.333	187.921.807
S.D.	1.32	1.98	1.04	1.03	1.43	1.65	4.92	6.94

ثانياً : علاقة أثر الائتمان المصرفي على كشف التدفق النقدي للمدة من 2010-2015

لغرض تحديد اثر القروض على كشف التدفق النقدي تم اعتماد البرنامج الاحصائي spss لتحليل دالة الانحدار المتعدد باستخدام قائمة التدفق النقدي كمتغير تابع Y والمتغيرات التوضيحية تمثلت بالقروض قصيرة الاجل X_1 والقروض طويلة الاجل X_2 للفترة من 2010-2015 وكما مبين بالجدول الاتي :-

جدول 2 يبين مبالغ التدفق النقدي والقروض طويلة الاجل والقصيرة للمدة من 2010-2015

السنة	التدفق النقدي	قروض قصيرة الاجل	قروض طويلة الاجل
2010	80.3481.459.393	122.836.949.381	443.576.542.101
2011	576.067.359.134	220.782.408.031	854.077.697.626
2012	5.93.921.208.281	207.524.204.595	1237.047.628.588
2013	763.686.849.471	305.258.741.519	1.434.353.103.210
2014	458.791.914.585	248.368.916.481	1.446.466.271.577
2015	267.382.751.516	123.809.452.939	1.577.388.782.599

المصدر : www.cabinet.iq

ظهرت نتائج التحليل بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS كالاتي : -

$$Ln\ Y = 26.749 + 0.850\ Ln\ X_1 - 0.787\ Ln\ X_2$$
$$t\ (3.738)\quad (2.960)\quad (-3.557)$$

$$F = 7.442 \quad D.W = 2.667 \quad R^2 = 0.83$$

تم اختيار الدالة اللوغاريتمية كانت افضل دالة بناءً على تفوقها بالاختبارات الإحصائية (F، t ،R^2) في تحليل القروض القصيرة والطويلة الاجل على كشف التدفق النقدي للمدة أعلاه ، يتضح ان قيمة معامل الدالة R^2 بلغت (0.83) مشيراً الى ان هذه القيمة تعزى الى التغيرات التي تطرا على كشف التدفقات النقدية سببها التغيرات للعوامل المستقلة وان (0.17) من التغيرات يعزى الى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في الدالة ، وإشارة اختبار F الى معنوية الدالة ككل ، واما بالنسبة الى المتغير X_1 المتمثل بالقروض قصيرة الاجل عند مستوى المعنوية (0.05) وجاءت قيمة t (2.960) أي عند تسديد القروض بمقدار 1 الف دينار فان قيمة التدفق النقدي تزداد بمقدار (0.850) ، اما بالنسبة للمتغير X_2 المتمثل بالقروض طويلة الاجل عند مستوى معنوية (0.05) جاءت قيمة t (-3.557) أي عند تسديد القروض بمقدار 1 الالف دينار فان قيمة التدفق النقدي سوف تنخفض بمقدار (0.787) ويعزى الى طول المدة الزمنية . اما الاختبارات القياسية فمشكلة الارتباط الذاتي للمتغير العشوائي وذلك باعتماد اختبار Durbin-Watson والذي أوضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الانموذج المقدر لكون قيمة (D.W) وقعت في منطقة قبول فرضية العدم .

ثالثاً : اثر القروض الكلية على راس المال الثابت للمصرف للفترة من 2010-2015

بعد اجراء تحليل انحدار بسيط للمتغيرين Y (راس المال الثابت) والمتغير التوضيحي X (القروض) تم التوصل الى :-

جدول 3 يبين مجموع القروض الكلية وراس المال الثابت للمدة من 2010-2015

السنة	مجموع القروض الكلية بالدينار	اجمالي تكوين راس المال الثابت بالدينار
2010	566.413.491.482	600.000.000
2011	1.074.860.105.657	600.000.000
2012	1.444.571.833.183	50.600.000.000
2013	1.739.611.844.729	100.600.000.000
2014	1.694.835.188.058	100.600.000.000
2015	1.701.198.235.538	100.600.000.000

المصدر : www.cabinet.iq.

ظهرت نتائج التحليل بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS كالاتي: -

$$Y= 8.52 + 8.789\ X_1$$

t (6.389) (4.881)

F= 23.822 D.W= 1.826 $R^2 = 0.85$

تم اختيار الدالة الخطية التي كانت افضل دالة بناءً على تفوقها بالاختبارات الإحصائية (F، t ، R^2) في تحليل اثر القروض الكلية على راس المال الثابت للمدة أعلاه ، يتضح ان قيمة معامل الدالة R^2 بلغت (0.85) مشيراً الى ان هذه القيمة تعزى الى التغيرات التي تطرا على راس المال الثابت سببها التغيرات للعامل المستقل وان (0.17) من التغيرات يعزى الى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في الدالة ، وإشارة اختبار F الى معنوية الدالة ككل ، واما بالنسبة الى المتغير X_1 المتمثل بمجموع القروض الكلية عند مستوى المعنوية (0.05) وجاءت قيمة t (4.661) أي عند تسديد القروض بمقدار (8.789) الف دينار فان راس المال الثابت يزداد بمقدار (991.2) ، ويعود السبب الى حجم القروض الكلية التي لها تأثير إيجابي على راس المال . اما الاختبارات القياسية فمشكلة الارتباط الذاتي للمتغير العشوائي وذلك بالاعتماد على اختبار Durbin-Watson لأنه مناسب لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى والذي أوضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الانموذج المقدر لكون قيمة (D.W) كانت تقع في منطقة قبول فرضية العدم أي ان D.W يساوي 1.826 ومن جدول D.W مستوى المعنوية 0.05 ودرجات حرية 6 نجد ان D.W تقع بين :-

D.W< 4-du < du 2.174 < 1.826 < 0.610.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

بناء على ما توصلت اليه الدراسة نستنتج ما يلي : -

1. ان كشف التدفق النقدي يتأثر بشكل مباشر بالقروض قصيرة الاجل وبشكل غير مباشر بالقروض طويلة الاجل.
2. ان كفاية راس المال تتأثر بالقروض بشكل اجمالي وذلك لان منح القروض تعتبر من رصيد الموازنة المالية العامة وتتطلب فترة زمنية لإعادتها.
3. ظهرت سنة 2014 بأعلى موازنة مالية عامة وتدل على وجود دعم للمصرف الزراعي.

4. ان القروض قصيرة الاجل لا تؤثر في الموازنة المالية العامة كون المدة الزمنية لإعادتها قصيرة.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي: -

1. ضرورة التأكيد على استخدام كشف التدفق النقدي إلى جانب الوحدات الأخرى لأنها تبين الإيرادات من المصروفات ومعرفة الرصيد المتبقي.
2. ضرورة دعم القروض قصيرة الاجل لأنها لا تؤثر على الموازنة المالية العامة كون المدة الزمنية لإعادتها قصيرة.
3. دعم القروض المتوسطة الاجل بدلا من القروض طويلة الاجل كون المدة الزمنية مقبولة ولا تؤثر على كفاية راس المال المصرفي.
4. الحاجة الى دراسة مماثلة مع بيان ربحية ومؤشرات السيولة للمصرف الزراعي.

المصادر

حمزة محمود الزبيدي .(2002). إدارة المصارف : استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان . عمان ، الأردن : مؤسسة الوراق .

الحيالي ، وليد ناجي .(2004). التحليل المالي . عمان : دار حنين.

سرى سناريا عبد الجبار .(1998). كفاية راس المال الممتلك واثره في تغطيه المخاطر المصرفيه ، رسالة ماجستير ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية .

السعودي ، جميل الزاي دانين.(1999). اساسيات في الجهاز المالي - المنظور المال ، الطبعة الاولى .عمان : دار وائل للطباعة والنشر .

الشمري ، صادق راشد .(2010). القروض المتعثرة واثرها على الازمات المالية ، اتحاد المصارف العربية ، النشرة المصرفية العربية اذار .

صلاح الدين حسن السيسي .(1997) . الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي .لبنان ، بيروت : دار الوسام للطباعة والنشر.

الصبان ، محمد سمير والدهراوي ، كمال الدين وهلال ، عبدالله .(2013).القياس والتحليل المحاسبي .الاسكندرية : دار التعليم الجامعي .

عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي .(2008). التحليل والتخطيط المالي : اتجاهات معاصره . عمان : دار اليازوري العلميه للنشر والتوزيع .

الرمحي ، نظال ونصار ، طارق .(201). مبادئ المحاسبة المالية . عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع .

مطر ، محمد عطية والبسيوطي ، موسى .(2008). التاهيل النظري للمارسات المهنية المحاسبية ، الطبقة الثانية : دار وائل للنشر.

محمد، جمعة حميدات .(2009). معايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولي .عمان : دار وائل للنشر .

مطر، محمد .(2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية. عمان: دار وائل للنشر.

الدوري، مؤيد عبد الرحمن وأبو زناد، نور الدين .(2003). التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر.

Norton Curtis L Agary financial accounting 3 ed pitman publishing London 2002.

www.cabinet.iq.